

أكد لـ «الأنباء» أن الحكومة الحالية تراجعت في دعم الكفاءات النسائية

ناشطات حول تقليص عدد الوزارات: امرأة واحدة لا تكفي

دارين العلي

ربما هناك الكثير من الانتقادات التي وجهت للحكومة الجديدة بعد تشكيلها على الرغم من أنها لم تبدأ عملها كحكومة مشكلة منذ يومين.

ومن ضمن هذه الانتقادات عدم دعم الكفاءات النسائية بعد توزير امرأة واحدة فقط للشؤون والتخطيط وهي الوزيرة هند الصباح، بعد أن كانت هناك امرأتان داخل الحكومة ما يطرح عدة تساؤلات حول موقف الحكومة الحالية من المرأة وقضاياها.

وفي حين رأى البعض ان تقليص عدد النساء في الحكومة وقبلها مجلس الأمة وعدم وجودها في المجلس البلدي اقضاء للمرأة من العمل السياسي، اتهم البعض الحكومة بتراجع دعمها للمرأة ومسيرتها السياسية ودورها في القيادة.

وفي هذا الشأن اعتبرت الاعلامية الأستاذة في جامعة الكويت د.سهام القبندي ان تقلص عدد النساء في المؤسسات التنفيذية بخروج وزيرتين وأيضا في خروج د.معصومة المبارك شكل مفاجئ لدى الأوساط النسوية مما يثير الجدل عن معادلة مشاركة المرأة الفاعلة والنشطة في الحياة العامة



د.سهام القبندي



عواطف العلوي



إقبال الأحمد



منى العياف

القبندي: لدينا نساء رائدات يشهد لهن التاريخ ومن حقهن تبوء مناصب صنع القرار



والنجاحات المتعددة على كل الأصعدة، بمقابل إقصائها من المشاركة السياسية بما يرافقها من تجاهل واضح لقضايا المرأة الكويتية ومشكلاتها في المجتمع التي ما زالت تحتاج الى شيء من الاهتمام والتنفيذ.

وقالت ان الكويت بلد يزخر بالكفاءات من الجنسين وهناك نساء رائدات وقائدات يشهد لهن التاريخ ومن حقهن تبوء مناصب صنع القرار دون النظر الى الجنس الشخص بل الكفاءة والالجان والاضباط والكثير من المعايير الواضحة في اختيار الشخصيات ذات الكفاءة العالية للمناصب السياسية.

وشددت على ان المرأة جزء لا يتجزأ من نسيج هذا المجتمع وبشاركن بفاعلية بكل المجالات دون استثناء، وأسماء شهيدات الوطن

خير مثال لتضحيات المرأة وعشقها لتراب الكويت، لهذا كله يأتي التوقع عاليا في دمج النساء بشكل منصف ومتساو مع أخيهما الرجل ويكون محك الاختيار هو الكفاءة.

بدورها، أسفدت الاعلامية والكاتبة اقبال الاحمد لما جاءت عليه مخرجات السلطتين التشريعية والتنفيذية في مراحلها الاخيرة بأقل عدد ممكن من النساء وكان الموضوع رفع عتب فقط، حين اختار الشعب الكويتي أقل عدد من النساء لأسباب متعددة بتعدد التوجهات والقناعات والافكار لدى الشعب، فإننا لا نملك الا ان نقبلها وان لم تكن مقتنعين بها، ونجد فيها جانباً كبيراً من الظلم

ان تأتي الحكومة بوزيرة واحدة فقط وكأنها هي المحلل

وعادت الهيبة للقانون وتم احترام الانسان الكويتي ووضع الانسان المناسب في المكان المناسب وبدأت الابتسامة تعود الى محبي كل كويتي وغير كويتي على هذه الارض حينها يمكن الحديث عن اولويات أخرى للمرأة.

ومن جهتها، اكدت الناشطة الاجتماعية عواطف العلوي على ان التركيز يجب ان يكون على اساس عنصر الكفاءة وليس الجنس، لافتة الى ان مشكلة الحكومة الحالية ليست في قلة عدد النساء فقط وإنما في توزيع اشخاص قد جربوا سابقا في العمل الوزاري.

وأشادت بالوزيرة هند الصباح بكفاءة مشهود لها في المجالات التي عملت بها، لافتة الى ان سبب عدم وجود أكثر من امرأة في الحكومة من الممكن ان يعود الى رفض الكثير من الكفاءات لهذا المنصب الذي بات طاردا وليس جاذبا لأصحاب الكفاءات بعد ان اصبح الوزير مجرد واجهة وليس بيده القرار او الحل والربط.

ولفتت الى ان الكفاءات وأصحاب الخبرات لن يغفلوا بحكومة قراراتها معلية والوزراء فيها مجرد واجهة لإصدار هذه القرارات وبالتالي بات هذا المنصب غير جاذب بالنسبة لهم. بدورها، أكدت الكاتبة

الأحمد: نحتاج إلى طاقات تملأ البلد وتشحنها بالحماس والانطلاق نحو الإنجاز

العلوي: المنصب الوزاري أصبح طاردا وليس جاذبا لأصحاب الكفاءات



العياف: إدارة البلد لا يمكن أن تتم إلا عبر جناحيه المتمثلين في الرجل والمرأة

منى العياف ان وجود امرأة واحدة في التشكيلة الحكومية وكذلك في مجلس الأمة ليس منصفاً للمرأة التي تمثل النسبة الكبرى سواء في سوق العمل او على مقاعد الدراسة وفي الجامعات.

وشددت على ان ادارة البلد لا يمكن ان تتم الا عبر جناحيه المتمثلين بالمرأة والرجل، والمرأة قد اثبتت نفسها واستطاعت ان تظهر قدراتها وتكيفها مع القضايا وتجاوز الصعاب امامها وتاريخها مليء بالإنجازات سواء على المستوى المحلي او الاقليمي أو العالمي.

واعترفت ان الحكومة الحالية ووجود وزيرة واحدة فيها لا يعتبر مشجعا بالمطلق لدور المرأة، لافتة الى انه عندما لا تحقق المرأة نتائج في المجلس المنتخبة لسبب او لآخر فعلى الحكومة ان تعوض ذلك بالتعيين وهذا ما لم يحصل في المجلس البلدي اذ لم يتم تعيين امرأة في المجلس والأآن كذلك في الحكومة.

وشددت على ان هناك كفاءات نسائية كثيرة يمكن ان تقدم الكثير للبلد الا اننا نلاحظ تراجعاً كبيراً في دعم المرأة خلال الحكومة الحالية، حيث نجد ان وجودها على مستوى المناصب ضعيف جدا وكذلك على مستوى المواقع القيادية.

المستهلكون أكدوا أن زيادة الأسعار مفتعلة ومتعمدة يحقق البعض منها أرباحاً إضافية غير مستحقة ارتفاع الأسعار عامل ضغط على أصحاب الدخل المحدود



المستهلكون يعانون ارتفاع الأسعار

يتلمس كثير من المستهلكين وخصوصاً أصحاب الدخل المحدود ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية بشكل عام حتى يكاد لا يخلو الحديث لدى قيام هؤلاء بأي جولة تبضع من الإشارة إلى الفروقات في أسعار المواد الاستهلاكية بين الامس واليوم.

ومع قناعة المستهلكين بزيادة واضحة في أسعار السلع الأساسية الاستهلاكية تتبدى ملاحظات كثيرة حول أسعار مواد محددة شهدت ارتفاعات ملحوظة وغير مقبولة في أسعارها في وقت يرى البعض أن ارتفاع الأسعار طبيعي وناجم عن التضخم وارتفاع الأسعار عالمياً خصوصاً أن الكويت تستورد معظم موادها الاستهلاكية من الخارج.

وفي المقابل يعتبر البعض الآخر أن زيادة الأسعار مفتعلة ومتعمدة يحقق البعض منها أرباحاً إضافية غير مستحقة على حساب أصحاب الدخل المحدود في حين تؤكد الجهات المعنية حرصها على حماية المستهلك وعلى عدم تأثره بزيادة أسعار المواد الأساسية وأنها تتبع إجراءات عدة ومن ذلك البطاقات التموينية للمواطنين.

وعلاوة على ذلك تبدي جمعيات تعاونية أيضاً حرصها على تقديم أسعار مناسبة للمواطنين في موازاة ما تقوم به وزارة التجارة والصناعة من جهود وإجراءات لمكافحة الغش التجاري والارتفاع المصطنع وغير الحقيقي في الأسعار.

وفي هذا الشأن قالت سلمي القطان لـ «كونا» ان نسبة الأموال المخصصة من راتبها للإفناق الاستهلاكي ازدادت ككل قيساً بما كان سابقاً مع الفرق والضغط الذي شكله التحول إلى راتب التقاعد بينما بقي الإفناق على السلعة الاستهلاكية ثابتاً.

وأضافت القطان أن الإفناق عموماً يرتبط بصورة مباشرة بسلوك المستهلك من خلال تحديده سلعا أساسية وأخرى كمالية فالمستهلك يستطيع أن يذهب إلى الجمعية ويؤمن احتياجاته الشهرية من السلع الأساسية بـ 40 ديناراً بينما مستهلك آخر قد ينفق أكثر أو أقل ويعتبرها حاجات أساسية أيضاً لذا يعود الأمر إلى تقدير المستهلك للمصروفات.

من جانبه قال أحمد شاكر الرفاعي (موظف في إحدى الوزارات ورب أسرة) ان تحديد أسعار السلع قضية اقتصادية واجتماعية لا بد من مراعاتها من قبل المسؤولين

الأسر تنفق أكثر من معدل إمكانياتها المادية حيث تكون المصروفات غير ضرورية على السلع الكمالية وذلك بفضل التوسع في التسهيلات الائتمانية والقروض الاستهلاكية بالإضافة إلى ذلك يلجأ بعض الأفراد إلى الشراء بالإقساط وذلك بحد ذاته يشجع على زيادة معدل الإفناق.

وأكدت الزيد ضرورة تكثيف الرقابة من قبل وزارة التجارة والصناعة لحماية المستهلك من ارتفاع أسعار المنتجات الضرورية كالمواد الغذائية والمشروبات والملايس ووضع حد للغلاء المعيشي. بدوره أقال مدير إدارة قمع

بوزارة التجارة والتوعية راشد الهاجري بأن الإدارة ومن خلال القوانين التي تم إقرارها لحماية المستهلك ورعاية مصالحه تقوم بإرسال المفتشين إلى الأسواق المركزية والجمعيات التعاونية وفي حال وجود مخالفات سواء كانت غشاً تجارياً أو رفع الأسعار يقوم المفتشون على الفور بإجراءات الضبط.

وقال الهاجري ان مسؤولية الوزارة تتمثل بالرقابة والكشف عن المخالفات وتمشيط الأسواق بينما تمثل مسؤولية المستهلكين بتعزيز الثقافة الشرائية والاستهلاكية والوعي الكامل بالأسعار المطروحة في السوق، داعياً المواطنين إلى البحث عن السلع البديلة وبالتالي يمثل ذلك رسالة للتجار بعدم رفع الأسعار.



جمعية الجهراء التعاونية

فتح باب الترشيح

بناءً على القرار الوزاري رقم (165/ت) لسنة 2013 بشأن تنظيم إجراءات الدعوة للجمعية العمومية العادية للجمعيات التعاونية، يرجى مراعاة الآتي:

أولاً : فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة لعام 2014 اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 2014/1/8 (لمدة 10 أيام عمل) تنتهي بنهاية يوم الأربعاء الموافق 2014/1/22 وذلك لانتخاب عدد (9) أعضاء بدلاً من أعضاء مجلس الإدارة الحالي.

وذلك وفقاً للشروط التالية :

- 1- أن يكون المرشح قد مضى على عضويته في الجمعية سنة ميلادية كاملة على الأقل في تاريخ انتهاء السنة المالية.
- 2- أن يكون المرشح بالغاً من العمر «30» سنة ميلادية على الأقل في تاريخ انتهاء السنة المالية.
- 3- أن يكون المرشح حاصلاً على مؤهل دراسي لا يقل عن شهادة دبلوم سنتين بعد الثانوية العامة.

المستندات المطلوبة للترشيح هي :

- أ - البطاقة المدنية الأصلية وصورة عنها .
- ب - عدد (3) صور شخصية .
- ج - إذن من جهة العمل للعسكريين.

ثانياً : فتح باب قبول طلبات مراقبي الحسابات الذين يرغبون في القيام بتدقيق حسابات الجمعية لعام 2014 متضمناً قيمة الأتعاب التي يحددها المتقدم بالظرف المختوم وتسليمه إلى إدارة الجمعية وذلك خلال الفترة من يوم الأربعاء الموافق 2014/1/8 وليلة (10 أيام) وتنتهي بنهاية يوم الأربعاء الموافق 2014/1/22.

ملاحظة :

على أعضاء الجمعية العمومية الذين لم يستكملوا ملفاتهم ضرورة مراجعة الجمعية لاستكمالها واحضار البطاقة المدنية الأصلية الجديدة لإرفاقها بالملف.

والله ولي التوفيق

مجلس الإدارة

عطورات - اكسسوارات - مفروشات - لوحات فنية - ملابس - أحذية - حقائب جلدية

زورنا

معرض التسوق الشتوي الدولي

كافة مستلزمات العائلة وموسم الشتاء

تشكيلة عالمية واسعة تحت سقف واحد

أرض المعارض الدولية - مشرف - صالة 4B